

نظرة على نسبة مشاركة المرأة في انتخاب مجالس المحافظات العراقية

بيان نوري
ترجمة/ بيخال ابوبكر

إن إجراء انتخابات مجالس المحافظات بألية التصويت التفاضلي التي تكون بين القائمة المفتوحة و القائمة المغلقة، كانت تجربة للمرأة العراقية بحيث تدر نسبة فوزها و كذلك تستفيد من الحد الأدنى لنسبة مشاركتها، الذي قدر بـ (25%) لقد بينت إنتخاب مجالس المحافظات، إن الاصوات التي حصلت عليها النساء هي أقل بكثير من التي حصل عليها الرجال، وهذه النقطة هي جديرة بالوقوف عليها و دراستها، هنا سؤال يطرح نفسه:

لماذا يصوت عدد قليل من الناخبين، للنساء، مع إن نسبة النساء هي أكثر من الرجال في العراق؟! أي إن عدد الناخبات أكثر من عدد الناخبين، مع ذلك، تحصل النساء على أصوات أقل.

أسباب هذه الحالة، برأينا، هي ثلاث احتمالات:

الإحتمال الأول:

من المعلوم إن نسبة الاقتراع كانت قليلة في جميع المحافظات، فمثلا في بغداد، شارك 40% من المواطنين في العملية الانتخابية، وقد كانت اعلى نسبة في محافظة صلاح الدين حيث بلغت (65%)، وكانت اعلى نسبة تتراوح بين (40%-65%) في المحافظات الأخرى، فمن المحتمل إن معظم الذين لم يشاركوا في العملية الانتخابية، كانوا من النساء، لأن النساء يشاركن بصورة قليلة في العملية السياسية على مستوى معظم بلدان العالم، اذا كان هذا الاحتمال صحيحا يجب التركيز على توعية النساء حول ضرورة المشاركة في العملية الانتخابية في الانتخابات المقبلة.

الإحتمال الثاني:

يرجع الى تبعية المرأة، و عدم استقلاليتها في التصويت، لأن النساء غالبا ما يصوتن تحت تأثير الذكور من الأزواج و الأقارب والعشيرة... الخ، وهذه الحالة تتطلب جهودا كبيرة حتى تستطيع المرأة ان تستقل برأيها و تصوت بإرادتها لمن تراها مناسباً.

الإحتمال الثالث:

يرجع الى المرشحات، من المحتمل إن المؤهلات والكفاءة وأهلية المرشحات



لم تكن مناسبة و كافية في نظر الناخبين، و هذه النقطة يجب الوقوف عليها من جهتين، الأولى تعود الى نظرة المجتمع الى المرأة و دورها في الحياة، و الثانية تعود الى المرشحات و كفاءتهن و مشاريعهن، فمن الجهة الأولى، هناك نظرة خاطئة للمرأة بأن شخصيتها ناعمة و لاتتناسب مع الصراعات السياسية، و إن دورها تكون في إطار البيت وحده، و هذه تتطلب معالجة. أما من الجهة الثانية، فيما يتعلق الأمر بالمرشحات، فإنها تتطلب معالجة من نوع آخر، يجب أن تقيم مستوى الأداء و نوعية المقترحات والمشاريع التي تم العمل عليها، فإذا كانت المقترحات والمشاريع قد تم تبنيها، بعيدا عن آراء الشريحة النسوية، فهنا يجب النظر في كافة النساء اللاتي يعملن في المؤسسات الحكومية و المجالس النيابية ومجالس المحافظات والاحزاب والمنظمات.

فاليوم، و بعد هذه النتائج، يجب ان يُراجعن أنفسهن لكي يقفن فيما تطلبه الجماهير وما تحتاجه، و يجب عدم تبني المشاريع اللاواعية للأخريين، والتي لا تفهم معظم الجماهير النسوية محتوى و أهداف.... تلك المشاريع، بالتالي تظهر النساء العاملات في مراكز القرار، غير واقعيات في نظر الجماهير. اذا القينا نظرة على تجربة أكثر من نصف قرن في مصر (57) سنة،

المرشحات من جهة، والجماهير من جهة أخرى، ولم تكن مشاريعهن واقعية و ملائمة، لتلك الحقبة. فاليوم يجب على النساء العراقيات ان يراجعن أنفسهن من حيث نوعية الأداء والمشاريع التي يسعين اليها، وعدم الاعتماد على نظام (الكوتا) فحسب، مع انه يحدد الحد الأدنى وليس الأعلى للمشاركة، الا ان عدة عوامل تؤثر على هذه النسبة ومنها نسبة المنافسة بين القوائم، فمثلا عندما فازت (10) قوائم في محافظة صلاح دين، فمعظمها حصلت على كرسيين فقط، وهما للرجال، لذلك انخفضت نسبة النساء من (24%) في 2005 الى (14%) في 2009، لكن في الموصل عندما تنقسم المقاعد بين (3) قوائم باستثناء قائمة الأقليات، و كذلك تم تخصيص المقعد الثالث للنساء بعد المقعدين الأولين، حسب القانون، وبالتالي ترتفع نسبة المرأة في قائمة قوائم محافظة الموصل من (26.2%) في (2005)، الى (29.7%) في (2009).

و تتأثر النسبة بعامل آخر، وهو قوة الأحزاب في المحافظات، فمثلا هناك عدة قوائم فائزة التي استطاعت أن تحصل على مقعد أو مقعدين فقط، في محافظة أو محافظتين، و نسبة المرأة فيها تكون صفرا، لأن المرأة لم تستطيع الفوز بالمرتبة الأولى أو الثانية في نسبة الأصوات، و هناك

لأدركنا خطورة هذه الحالة، لأن في معظم الأحيان، لم تكن النساء العاملات في مراكز القرار، مندوبات للاراء و المطالب الحقيقية للجماهير، لذلك، بعد استقلال مصرفى عام 1952، حصلت النساء على (0.5%) من مقاعد البرلمان، وفي المنتصف السبعينيات، بلغت (2%)، وفي نهاية السبعينات، عندما تم تطبيق نظام الكوتا، تقررن من (9%)، لكن في منتصف الثمانينات وبعد الغاء نظام الكوتا، رجعن الى (4%) في 1987 وفي 2005 رجعن الى (2%)، مع ان المنظمات قد جهدت، جهودا مضمينة لتوعية النساء، ومن هذا نستنتج، ان البون كان شاسعا بين النساء

قوائم أخرى التي حصلت على مقاعد كثيرة لكنها تتوزع معظم المحافظات، مثل قائمة الصدرين، التي فازت بـ (41) مقعداً في (10) محافظات، لكن نسبة النساء هي (24.4%)، وهذه الحالة لا تتعلق بموقف حزب أو تسلسل الأسماء، ولكنها تتعلق بقوة الحزب في تلك المحافظة.

هنا يجب أن ندرك بأن نظام (الكوتا) يضمن أدنى نسبة (25%) لمشاركة النساء، لأن المرأة لم تفز بأي مقعد في (20) قائمة فائزة بسبب عدم وصول مقاعدها الى (3)، وفي (7) قوائم التي حصلت على (3-5) مقعداً، فمقعد واحد فقط، قد تكون للمرأة، والقوائم الباقية التي بلغت مقاعدها (6) مقعداً فما فوق وعددها (12) قائمة، نسبة النساء فيها من (33%) الى (24.4%).

وفي الختام، يجب أن لا تقتنع المرأة هذه الحالة التي فرضتها القانون و ظروف الأحزاب و نسبة المنافسة بينها، بها و تعتبرها ضمانة للتنمية و التطور، بل يجب بحث ودراسة مشاركة المرأة في العملية السياسية و ممارسة حقوقها في هذا المجال، حتى تفوز بالمقاعد بكفاءتها في كافة المؤسسات و مجالس المحافظات و مجلس النواب.

جدول تبين مقارنة لنسبة المرأة من 2005-2009:

ر	اسم المحافظة	النسبة في 2005	النسبة في 2009	ملاحظة
1	بغداد	29.4%	28%	هذا الجدول يبين ان نسبة المرأة في
2	نينوى	26.8%	29.7%	انخفضت في (9) محافظات، مقارنة بـ
3	ديالى	29.2%	27.5%	(2009) وارتفعت في (5) محافظات..
4	انبار	34%	24%	
5	بابل	29%	26.6%	
6	كربلاء	5.19%	29.5%	
7	واسط	29%	32%	
8	صلاح الدين	24%	14%	
9	نجف	26.8%	25%	
10	قادسية	24.4%	15.4%	
11	مثنى	26.8%	25.8%	
12	ذيقار	21.9%	15.4%	
13	ميسان	24.4%	25.5%	
14	بصرة	29%	20%	

المنعطف الحساس في حياة المرأة - الزواج - تنظيم الوقت

خديجة عبدالخالق

وليس وسيلة لتحقيق هدف أسمي في حياتها وأثبات ذاتها ورسالتها في هذه الحياة لذا فهي قد تلجأ للراحة بعد الكد اليومي المرهق وتعيش فراغاً وهكذا الحال مع الزوج الذي ينظر الى المرأة على انها كائن مادي لا روح له عليها الأنجاب .. وأعداد الطعام وتربية الأولاد...

أما النواحي الأخرى فلا مجال لنموها اليومي وتطويرها وأستغلال طاقاتها ومواهبها... ورغم أن الوضع الطبيعي في الأسرة هو تخطيط كلا الزوجين حياتهما كي يكون محور الحياة الأسرية هو أداء الرسالة على المستوى الأسري والاجتماعي والعام .

وتوازن دور المرأة بين كونها زوجة متهمة بأسرتها وأولادها وعضوة فعالة ليساهم في بناء المجتمع وتطويره يمكن تحقيقه عن طريق عدة أمور:-

أ- إعادة نظر المرأة نفسها الى دورها

في الحياة وفهم مهمة الخلافة ب- ضمان الحفاظ على الأسرة ووقتها ومهمة أمومتها بحيث لا يصبح العمل مضيقاً لمهمتها الأولى كزوجة وأم والعكس صحيح، وعلى الزوج القناعة بذلك العمل ومساندة المرأة والتعاطف مع عملها وتحمل العبء التربوي معها وتوفير الوقت اللازم للقيام بمهمتها التي يملى عليه الوضع الحالي للمجتمع بضرورة التحرك والعمل وهنا يتوجب على المرأة أن تعرف كيف تخطط لوقتها وتنظيمه بحيث يكون بعيداً عن الأفرط والتفريط وقريباً من الوسطية والمرونة وإذا كانت المرأة تعمل فلا بد من ضمان عدم أخلاص عملها بدورها كأم وزوجة وكذلك أن تفهم انها لا تعمل من أجل الأستقلال المادي ولاالتعالي على الزوج ولا لتقلد منصب اجتماعي ليشعرها زوجها ذاتيتها كما تروح العلمانية ولكن عملها الجاد ذا الكفاءة ووجهة .

خالصاً لله ولخدمة نساء الأمة. - فالبيت هو ميدان المرأة الذي يجب أن تكون واعية فيه وناجحة في أداء رسالتها الأسرية حتى تمتد بها تلك الرسالة الى المجتمع وهي لن تصل الى درجة من الوعي المطلوب اذا ماسر في وجهها طرق التنقيف وجيل بينها وبين منابع الثقافة والتكوين وحتى لوأختصرنا في عملية توعية وتنقيف المرأة على نصف وقته فلن يكون في إمكاننا الوصول الى الوعي المعاصر المطلوب .

- وهكذا على المرأة أن تنظم وقتها وحياتها ومحور حياتها كله بين عالمين (عالم الأسرة وعالم الخارجي) وأن لاتصل نفسها عن ذلك العالم الذي هو بأمس الحاجة الى جهودها التربوية و الاجتماعية وغير ذلك فاذا أستطاعت أن ترى ذاتها وتشخص طريقها على حقيقته أمكنها ذلك من أداء دورها على أكمل وجه .

تنظيم الوقت

